



تسعى الهيئة العامة للطرق والنقل البري للقيام بالمهام والاختصاصات المنوطة بها طبقاً لتوجهات القيادة السياسية - والتي تبلورت من خلال المرسومين بالقانون رقم 115 لسنة 2014 والقانون رقم 3 لسنة 2015 بتعديل بعض أحكامه، المتمثلة في إدارة منظومة النقل البري بكفاءة وحداثة تواكب أفضل وأحدث المعايير الفنية والعلمية الدولية ومن خلال كيان وهيكل قانوني يتواءم مع التجارب الناجحة بالمنطقة والعالم والذي اتجه بنجاح مشهود له نحو إدارة منظومة النقل بكافة عناصرها من خلال هيئة مستقلة بقانون خاص لتحقيق شمولية الرؤية والتطبيق. وهو من جانب آخر يعزز اتجاه الدولة لتقليص الدورة المستندية الحكومية مما يدعم مناخ الاستثمار خاصة في مجال البنية التحتية والتي لم تتطور بالشكل الكافي والمتواكب مع تطورات الدولة قيادة وحكومة وشعباً في ظل النمط التقليدي الذي تراجع في العالم كله من إهدار التكاليف بين الرؤية والتخطيط والتنفيذ والرقابة بسبب هيكل منظومة النقل بالشكل الحالي. وفي هذا الإطار قال نائب رئيس الهيئة العامة للطرق والنقل البري م. سعود النقي م. إضافة إلى إدارة مختبرات الطرق في المركز الحكومي، وكذلك إدارة النقل البري من وزارة المواصلات وسيتم نقل اختصاصات بلدية الكويت التي لها علاقة بعمل الهيئة كما نص عليه القانون 115/2014. وأضاف النقي في حوار خاص مع «الأنباء» أنه لم يتم حتى الآن تحديد ميزانية الهيئة لحين الانتهاء من إفادتنا بالميزانيات الخاصة بالمشاريع التابعة للجهات المنقولة وبهذا الخصوص أمل أن يتم تعاون الجهات بتوفير البيانات بأسرع وقت حتى يتسنى لنا تطبيق قرار مجلس الوزراء وتفعيل دور الهيئة، وفيما يلي التفاصيل:

كتب: فرج ناصر

نائب رئيس الهيئة أكد أن إغلاق باب قبول طلبات الالتحاق بها نهاية الشهر الجاري

# النقي لـ «الأنباء»: آلية مدروسة لنقل الاختصاصات والإدارات لـ «الطرق والنقل البري» وحسم منصب المدير العام بعد تشكيل الحكومة

ماذا عن نقل الاختصاصات والإدارات إلى الهيئة العامة للطرق والنقل البري؟

● بخصوص نقل الاختصاصات والإدارات فإن هناك جهات سيتم فيها نقل الاختصاصات والإدارات، فمثلاً قطاع الطرق في الأشغال سوف ينتقل بالكامل، أما قطاع الصيانة فسيتم نقل إدارات صيانة المحافظات وما يخص أعمال الطرق وشبكة صرف الأمطار، كذلك سيتم نقل صيانة الطرق السريعة بالكامل، بالإضافة إلى مختبرات الطرق في المركز الحكومي وكذلك سيتم نقل إدارة النقل البري من وزارة المواصلات ونقل بعض اختصاصات بلدية الكويت التي لها علاقة بعمل الهيئة كما نص عليه القانون 115/2014.

ماذا عن الهيكل التنظيمي الجديد للهيئة؟

● الهيئة بصدد توقيع الاتفاقية الاستراتيجية لوضع رؤية واضحة واستراتيجية محددة، بالإضافة إلى الهيكل التنظيمي الجديد والوصف الوظيفي لتحقيق الأهداف المرجوة.

متى سيتم حسم منصب المدير العام؟

● يعتبر ذلك من أولويات المرحلة القادمة، حيث سيتم حسم منصب المدير العام بعد التشكيل الوزاري القادم، حيث أن منصب المدير العام القادم ذو أهمية رئيسية لتحديد نجاح أو فشل الهيئة، وكون الهيئة يقع على عاتقها الكثير من الأعمال، وبالإضافة إلى إنشاء الطرق وصيانتها



(ريليش كومار)

م. سعود النقي يتحدث إلى الزميل فرج ناصر

● هناك الكثير من المستجندات، فهناك اجتماعات اسبوعية الهدف منها التباحث ومناقشة خطط العمل للفترة القادمة، وكذلك التنسيق مع الجهات ذات الشأن.

● هناك بعض الموظفين في وزارة الأشغال يرغبون في الانتقال للهيئة من أجل الرواتب العالية.. كيف ترى ذلك؟

● هذا ليس صحيحاً، ومن يقل ذلك فهو مخطئ، حيث أن رواتب الهيئة تساوي رواتب الوزارات الأخرى والباب ليس مفتوحاً لنقل الموظفين، بل هناك آلية تحدد عملية الانتقال.

متى سيتم إغلاق باب قبول الطلبات للالتحاق بالهيئة؟

● سيتم إغلاق الباب نهاية نوفمبر الجاري، وستقوم الهيئة بدراستها واختيار العاملين قبل بدء العمل التنفيذي بها.

هل ستحتاجون إلى بعض الكفاءات في عمل الهيئة مستقبلاً؟

● الهيئة قد تحتاج إلى بعض الخبرات في بعض التخصصات ذات العلاقة باستراتيجية الهيئة العامة للطرق والنقل البري.

ماذا عن اللائحة التنفيذية للهيئة؟

● تم إنجازها وإرسالها إلى مجلس الوزراء وتم مناقشتها وإحالتها إلى «الفتوى والتشريع» لأخذ الرأي القانوني فيها.

ماذا عن القانون الخاص بـ «الطرق والنقل البري»؟

● الهيئة على قناعة بأن القانون الخاص بإنشائها هو قانون يخدم البلد ويحل كثيراً من المشاكل التي تشتت منها الإدارات.

به «الأشغال» والبلدية و«المواصلات» من أعمال وخلال الفترة القادمة سوف يتم حصر جميع المشاريع الجاري تنفيذها والمستقبلية منها.

كم عدد المديرين العاملين في الهيئة؟

● الهيكل التنظيمي الجديد والذي سيتم الانتهاء منه بعد التنسيق مع الجهات المنقولة وديوان الخدمة المدنية سيضم 5 نواب للمدير العام وهذا الهيكل يضمن آلية سلسة في عملية الانتقال الإنشائية الجارية.

هل تطبق الهيئة نظام ولوائح ديوان الخدمة المدنية؟

● في الوقت الحالي، نظام الخدمة المدنية هو المطبق على الهيئة إلا أن ذلك لم يكن عائقاً في مكافآت المتميزين في العمل، حيث أنهم سيكونون شركاء في أي نجاح يحققه الهيئة.

ماذا عن المستجندات الخاصة لـ «الطرق والنقل البري»؟

الآن «الداخلية» كان لها وجهة نظر مخالفة لقانون الهيئة وراي مجلس الإدارة وتم شرح وجهة النظر أمام مجلس الوزراء، حيث سيتم اتخاذ قرار نهائي بذلك قريباً وكانت وزارة الداخلية قد تحفظت على نقل بعض الاختصاصات كونها اختصاصات سرية من وجهة نظر الوزارة.

كم عدد الموظفين الذين سيتم نقلهم إلى الهيئة من الجهات الأخرى؟

● لم يتم الاستقرار على العدد الذي سوف ينتقل إلى الهيئة ويانتظر وزارة الأشغال والجهات الأخرى وسيكون الجزء الأكبر لوزارة الأشغال، علماً بأنه قد تم تزويد وكالة الوزارة بصيغة إعلان ليتم التسجيل من خلاله لمن يرغب في الانتقال إلى الهيئة.

كم عدد المشاريع التابعة لـ «الطرق والنقل البري»؟

● يتوقف ذلك على عدد المشاريع مستقبلاً، حيث أن الهيئة تتابع ما قامت

سبكون من مهامها كذلك إدارة الشبكة بصورة حديثة وفعالة، بالإضافة إلى تحسين وضع النقل العام وسيارات الأجرة عن طريق تأسيس شركات لإدارة هذه الأعمال، ومن أعمال الهيئة المترتبة إنجاز شبكة السكك الحديدية التي ستربط دول مجلس التعاون الخليجي مع بعضها.

ماذا لم يتم وضع ميزانية للهيئة حتى الآن؟

● لم يتم وضع ميزانية للهيئة لحين الانتهاء من إفادتنا بالميزانيات الخاصة بالمشاريع التابعة للجهات المنقولة وبهذا الخصوص أمل أن يتم تعاون الجهات بتوفير البيانات بأسرع وقت حتى يتسنى لنا تطبيق قرار مجلس الوزراء وتفعيل دور الهيئة.

هل هناك خلاف مع وزارة الداخلية بخصوص نقل الاختصاصات؟

● نص القانون الخاص بإنشاء الهيئة العامة للطرق والنقل البري على نقل بعض الاختصاصات والإدارات من وزارة الداخلية إلى الهيئة.

«الداخلية» تحفظت على نقل بعض الإدارات والاختصاصات إلى الهيئة

مجلس الوزراء أحال اللائحة التنفيذية للهيئة إلى «الفتوى والتشريع»

رواتب موظفي الهيئة ستكون مساوية لنظرائهم في الوزارات والهيئات الأخرى

الهيكل التنظيمي الجديد للهيئة يضم 5 نواب للمدير العام

وضع رؤية واضحة ومحددة لعمل الهيئة قريباً

الهيئة تسعى لإدارة منظومة النقل البري بكفاءة تواكب أحدث المعايير الفنية العالمية



تتولى الهيئة إدارة شبكة الطرق بصورة حديثة وإنجاز شبكة السكك الحديدية

اجتماعات أسبوعية مع الجهات المختصة لمناقشة خطط العمل خلال الفترة المقبلة

